الأمم المتحدة S/PV.9858

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9858**

الخميس، 13 شباط/فبراير 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد غنغ شوانغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيدة كريم
	الصومال	السيد محمد يوسف
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيا
	اليونان	السيد سيكريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): منذ أن خاطبت مجلس الأمن آخر مرة (انظر S/PV.9835)، شهدنا تطورا هاما، وإن كان هشا، في الشرق الأوسط، متمثلا في وقف إطلاق النار في غزة. كما شهدنا توقف هجمات حركة أنصار الله على السفن في البحر الأحمر وعلى أهداف في إسرائيل. وهذا الانخفاض المؤقت في الأعمال العدائية، إلى جانب إطلاق سراح طاقم السفينة التجارية غالاكسي ليدر، أمر يبعث على الارتياح. ويجب أن نستفيد من هذه الفرصة لتكون أساسا لمزيد من التهدئة. غير أنه ومع ترحيبنا بهذا المتنفس، يجب أن نعترف أيضا بحجم التحديات التي لا تزال تواجه اليمن.

ومن بين التطورات المقلقة للغاية الموجة الرابعة من الاحتجاز التعسفي لموظفي الأمم المتحدة التي نفذتها حركة أنصار الله الشهر الماضي. فعمليات الاحتجاز هذه ليست انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل هي أيضاً تهديد مباشر لقدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدات الإنسانية لملايين المحتاجين. والأمر الأكثر إثارة للأسى هو وفاة زميل من الأمم المتحدة يعمل في برنامج الأغذية العالمي أثناء احتجاز حركة أنصار الله له. وأضم صوتي إلى الأمين العام في الدعوة إلى إجراء تحقيق فوري وشفاف وواف في وفاته ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. كما أكرر إدانة الأمين العام القوية لاحتجاز هؤلاء الموظفين وأدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم، إلى جانب بقية موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وموظفي البعثات الدبلوماسية المحتجزين تعسفاً. وأقدر دعم المجلس للأمم المتحدة خلال هذا الوقت العصيب. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص التعازي لأسرة أحمد ولبرنامج الأغذية العالمي.

للأسف، شهدنا أيضا استمرارا للنشاط العسكري في اليمن، مع ورود تقارير عن تحريك تعزيزات ومعدات نحو الخطوط الأمامية وقصف وهجمات بطائرات مسيرة ومحاولات تسلل من قبل حركة أنصار الله على جبهات متعددة، بما في ذلك في أبين والضالع ولحج ومأرب وصعدة وشبوة وتعز. وأدعو الأطراف إلى الامتناع عن الإيماء إلى نوايا عسكرية وعن التدابير الانتقامية التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التوتر

والمخاطرة بإغراق اليمن مرة أخرى في النزاع. ولا يزال مكتبي على اتصال منتظم مع الأطراف لحثها على تخفيف حدة التوتر واتخاذ تدابير ملموسة لبناء الثقة من خلال لجنة التنسيق العسكرية.

أشعر بقلق عميق إزاء الوضع الاقتصادي المتدهور بسرعة في اليمن. وهذه المصاعب محسوسة في جميع أنحاء اليمن. ففي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، يعاني السكان من انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، وأحيانا لأكثر من 24 ساعة. وفي الأسبوع الماضي، انقطعت الكهرباء عن عدن لثلاثة أيام متتالية مما أدى إلى خروج الناس إلى الشوارع. وحدوث ذلك في فصل الشتاء، مع انخفاض الطلب على الطاقة، يدل على مدى شدة الأزمة. وعلاوة على ذلك، أدى الانخفاض المستمر في قيمة الريال اليمني إلى ارتفاع هائل في تكلفة السلع الأساسية، مما يجعل مجرد البقاء على قيد الحياة تحديا للملايين. وبالنسبة للكثير من الأسر، أصبحت حتى أبسط الضروريات الأساسية – الغذاء والدواء والوقود – غير ميسورة التكلفة. ولا تقتصر هذه المصاعب الاقتصادية على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ففي المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله، يكافح اليمنيون العاديون أيضا لتدبير ثمن السلع الأساسية. وهذه المصاعب هي أعراض للفشل في تحقيق حل سياسي مستدام. ولا يمكن أن يكون هناك ازدهار من دون آفاق لتحقيق السلام. ويواصل مكتبي عمله مع أطراف النزاع من أجل التوصل إلى حلول مستدامة وعملية وقابلة للتحقيق تعود بالنفع على الشعب اليمني.

وفي إطار حواراتنا السياسية المستمرة، تواصل مكتبي مؤخراً أيضا مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك الشباب والنساء، من عدن وأبين والضالع ولحج وشبوة، لإدراج وجهات النظر المحلية في عملية السلام. كما استمعنا مباشرة إلى سيدات الأعمال اليمنيات في جميع أنحاء البلد. وعلى الرغم من قدرتهن على إطلاق العنان للنمو الاقتصادي والفرص في اليمن، فإنهن يواجهن عقبات متزايدة تحول دون مشاركتهن الكاملة في الاقتصاد، بما في ذلك القيود التنظيمية والولوج المحدود إلى الخدمات المصرفية. ولا تزال المرأة تواجه أيضا تحديات مماثلة في المشاركة المجدية في عملية السلام.

على الرغم من التماس توضيحات بشأن تصنيف الولايات المتحدة المرتقب لأنصار الله منظمة إرهابية أجنبية، من المهم حماية جهودنا الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام. وألتزم بتنفيذ مهامي وفقاً للولاية التي أذن بها المجلس لإنهاء النزاع في اليمن. وقد واصلتُ خلال الشهر المنصرم العمل بهمة مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، وكان آخر عمل في واشنطن. ولا تزال رسالتي الموجهة للجميع تتمثل في أن اليمنيين لن تدعمهم سوى التسوية السياسية للنزاع في تطلعهم إلى تحقيق السلام الدائم. إنه أمر قابل للتحقيق وممكن وعملي.

توفر عناصر خريطة الطريق بالفعل إطاراً للمضي قدما في هذا المسار. وقد التزمت الأطراف بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد بوصفه خطوة أولى نحو تحقيق الاستقرار، مع إدراكها أن إنهاء الأعمال العدائية هو السبيل الوحيد الكفيل بتهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار مجد. وهو ما سيمهد الطريق لعملية سياسية منظمة يمكن لليمنيين من خلالها تحديد مستقبلهم بإجراء مفاوضات شاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن يحافظ مكتبي على مساحة مناسبة للانخراط في الوساطة الفعالة. وعلاوة على ذلك، ستكتسي معالجة الأزمة الاقتصادية في اليمن من خلال الحوار المستمر واتخاذ تدابير ملموسة

أهمية حيوية لإعادة بناء البلد والحيلولة دون مواجهة الشعب اليمني المزيد من المصاعب. وفي هذا الصدد، أحثّ الأطراف على اغتنام الفرصة التي أتاحها وقف التصعيد الأخير في المنطقة وبناء الثقة من خلال اتخاذ إجراءات مجدية. ويشكل إفراج أنصار الله انفراديا عن 153 معتقلاً على خلفية النزاع خطوة إيجابية وأشجع على إحراز المزيد من التقدم. لقد حان الوقت لأن تقدم الأطراف التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق للإفراج عن جميع الذين لا يزالون محتجزين على خلفية النزاع.

أود أن أختتم بياني بما يلي. يقف اليمن عند منعطف حاسم آخر. فالخيارات التي تُعتمد اليوم ستحدِّد مسار مستقبله. ولا يزال التوصل إلى حل مستدام للنزاع ممكنًا. ولست ساذجا. ولن يكون الأمر سهلا، بل يتطلب التزاما من جميع الأطراف وتحليها بالشجاعة وانخراطها في العمل. ويجب أن تشارك الأطراف بحسن نية وتتخذ الخطوات اللازمة لتحويل الالتزامات إلى واقع ملموس. وأدرك أن البعض يعتقد أن بالإمكان الحصول على نتيجة أفضل من خلال استئناف العمليات العسكرية على نطاق واسع. وأريد أن أوضح أن ذلك سيكون خطأً في حق اليمن وللاستقرار في المنطقة ككل. ولا تقع مسؤولية تهيئة المجال للتوصل إلى حل عن طريق الوساطة على عاتق الأطراف اليمنية وحدها. كما يتشارك أصحاب المصلحة الإقليميون والدوليون واجب دعم الدبلوماسية ووقف التصعيد والحوار الشامل. ويجب تعزيز السلام الحقيقي والدائم من خلال الجهود الجماعية. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات حازمة ومنسقة. ولا أزال ملتزمًا تمامًا بمواجهة التحديات بشكل مباشر باتباع نهج واضح ومنظم ولا هوادة فيه.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فليتشر.

السيد فليتشر (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على التزامه الشديد بإحلال السلام في اليمن.

يحدوني الأمل في أن ينضم إليّ مجلس الأمن في الإعراب عن حزني وغضبي لفقدان زميلنا المحبوب في برنامج الأغذية العالمي هذا الأسبوع الذي توفي أثناء احتجازه لدى سلطات الأمر الواقع الحوثية. وأعرب عن تعاطفي مع زملائه وعائلته تأسيا بالمبعوث الخاص غروندبرغ والأمين العام وأجدني مضطرا للإشارة هنا في كثير من الأحيان إلى وجوب أن نحمي العاملين الشجعان في المجال الإنساني أينما كانوا.

يرسم النداء الإنساني الخاص باليمن الذي أطلقناه الشهر الماضي صورة قاتمة حيث يحتاج 19,5 مليون شخص إلى الدعم الإنساني. ويعاني الملايين من الجوع ويواجهون خطر الإصابة بأمراض فتاكة. ويشكل الأطفال والنساء أكثر من ثلاثة أرباع المحتاجين. ووفقًا لتقرير برنامج الأغذية العالمي الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2024، لم يتمكن 64 في المائة من سكان اليمن من تلبية الحد الأدنى لاحتياجاتهم الغذائية وقد مثلت هذه النسبة زيادة قدرها 3 نقاط مئوية حتى مقارنة بشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأخشى أن يرتفع هذا الرقم مرة أخرى هذا الشهر بسبب شح الموارد وارتفاع أسعار الأغذية في موسم الجدب. وكما هو الحال في أي أزمة، فإن الأطفال هم من يعانون أولاً ويعانون أكثر من غيرهم. ويبلغ عدد الأطفال غير الملتحقين حاليا بالمدارس في اليمن 3,2 ملايين طفل. ويعاني نصف جميع الأطفال دون سن الخامسة من

سوء التغذية الحاد. ولم يتلقَّ 70 في المائة من الأطفال في سن الثالثة والرابعة دورة كاملة من التطعيمات، كما يموت الأطفال دون سن الخامسة بمعدل مرعب، وذلك أساسا بسبب حالات صحية يمكن الوقاية منها أو علاجها، أي بمعدل خمسة أطفال كل ساعة في عام 2023.

وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة، فإن العمليات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن مستمرة إلى حد كبير، لكن احتجاز المزيد من موظفي الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير – كما وصف المبعوث الخاص – أدى إلى اتخاذ قرارات صعبة فيما يتعلق بقدرة منظومة الأمم المتحدة ككل على تقديم الخدمات للمحتاجين. ولا يمكن ببساطة توقع أن تعمل الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في غياب ضمانات لسلامتهم. وبالتالي، اضطررنا أمام المخاطر الحقيقية التي تهدد أمن موظفينا إلى إيقاف عملياتنا مؤقتاً في محافظة صعدة. ولا نزال ملتزمين تمامًا بدعم الملايين من المحتاجين ونأمل أن يقتصر التوقف على فترة قصيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نتخذ جميع الخطوات الممكنة للحفاظ على قدرتنا على استئناف عملياتنا بمجرد الحصول على ضمانات أمنية. إن العاملين في المجال الإنساني مثقلون بالأعباء ويعانون من نقص التمويل ويتعرضون للهجوم. ونواجه هذا التحدي المتزايد بروح من التعاون والبراغماتية، مسترشدين بالاحتياجات الملحة للأشخاص الذين نخدمهم. إن الحالة في اليمن محفوفة بالمخاطر. وألتمس من المجلس المسائل الثلاث التالية:

أولاً، ينبغي أن يسعى المجلس للإفراج عن موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني. فهم هناك نيابةً عن المجلس. ويجب حمايتهم بموجب القانون الدولي الإنساني لأن العاملين في المجال الإنساني بحاجة من أجل إنقاذ الأرواح إلى التحدث مع أي شخص في أي مكان وفي أي وقت.

ثانياً، ينبغي أن يدعمنا المجلس للعودة إلى عمليات الأمم المتحدة بكامل طاقتنا وينبغي أن يمنحنا المال اللازم لتقديم الخدمات للأشخاص الذين نخدمهم في خضم تحديات التمويل المتزايدة على الصعيد العالمي.

ثالثاً، ينبغي عدم اتخاذ إجراءات تؤثر على إمكانية وصول المدنيين إلى الخدمات الأساسية. وينبغي ألا تعاقب القرارات السياسية والأمنية المجتمعات المتضررة بالحد من تدفق السلع الأساسية إلى اليمن. وسيتسبب أي تعطل كبير في تدفق تلك الإمدادات – سواء التجارية أو الإنسانية – في عواقب سلبية متتالية على المجتمعات اليمنية التي تقف بالفعل على حافة الكارثة. ويجب الحفاظ على استمرارية شرايين الحياة تلك وعدم انقطاعها.

ويحتاج ما يقرب من 20 مليون يمني إلى دعمنا في الوقت الحالي. ويشكل البلد مكانا يعصب علينا فيه تقديم الدعم الإنساني وأدرك أنه مكان يشق فيه على المجلس التوصل إلى أحكام سياسية صحيحة. ولكن يجب أن نتحلى بالشجاعة ونتمسك بالمبادئ ونتسم بالثبات في ما نبذله من جهود لإنقاذ الأرواح.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد فليتشر على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما اليوم وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلستنا.

وسأدلي بنقاط ثلاث.

أولا، تدين المملكة المتحدة بشدة الوفاة المأساوية لأحد موظفي برنامج الأغذية العالمي بينما كان رهن الاحتجاز عند الحوثيين، ونقدم تعازينا لعائلته وزملائه. وندين أيضا حالات الاحتجاز الأخيرة لعمال المساعدات الإنسانية من قبل الحوثيين، ونكرر تأكيد دعوتنا الصريحة لإطلاق سراح المحتجزين فورا ودون شرط. تقلص تلك الاحتجازات الحيز الإنساني في وقت لا زلنا نشهد فيه تدهورا مقلقا للحالة الإنسانية. وندعو لوقف استخدام الحوثيين للتخويف والترهيب والاحتجاز غير المبرر حتى يتمكن عمال المساعدات الإنسانية من أداء عملهم المتمثل في مساعدة ما يقارب 20 مليون يمني يحتاجون للمساعدة الإنسانية.

ثانيا، نشيد بإطلاق سراح طاقم سفينة غالاكسي ليدر ونشكر سلطنة عُمان على جهودها. وبينما نحيط علما بتوقف الهجمات البحرية، يجب أن يحدث توقف دائم لتلك الهجمات لاسترجاع حرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن. ونشكر المبعوث الخاص غروندبرغ أكثر من أي وقت مضى على مشاركته مع الأطراف وعلى جهوده من أجل تحقيق السلام والاستقرار طويل الأمد في اليمن.

أخيرا، تكرر المملكة المتحدة دعمها لحكومة اليمن لتحقيق الحكم ورعاية مواطنيها. وقد أكدنا على ذلك خلال الحدث المنعقد في نيويورك في الشهر المنصرم مع رئيس الوزراء بن مبارك. ووقفت المملكة المتحدة مع 23 دولة عضوا أخرى للدعوة إلى الدعم الدولي والإقليمي للحكومة، ولتعزيز قدرتها المؤسسية ومساعدتها على تحقيق رؤيتها للإصلاح لتحسين حياة الملايين من اليمنيين. وستواصل المملكة المتحدة وحكومة اليمن البناء على ما تحقق من تقدم معا في الأشهر القادمة. وهي أفضل طريقة الأفضل لدعم مستقبل أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا لجميع اليمنيين.

السيد محمد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وسيراليون وغيانا وبلدي الصومال (مجموعة 3+1).

ونعبر عن امتناننا للمبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر لإحاطاتيهما ولتحديثاتهما القيمة بشأن التطورات الأخيرة في اليمن. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

تكرر مجموعة 3+1 تأكيد دعمها الثابت للمبادرات والجهود الإقليمية التي تقودها الأمم المتحدة، بما فيها تلك التي تقودها المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، من أجل تحقيق تسوية سياسية يمسك بزمامها ويقودها اليمنيون. ولا تزال عملية السلام المستدامة والشاملة مع المشاركة الهادفة لجميع الأطراف المعنية بما فيها النساء والشباب، أمرا حيويا في الاستجابة لطموحات الشعب اليمني.

وتبرز التطورات الأخيرة في اليمن التقدم المحرز والتحديات في آن واحد. وتشيد مجموعة 3+1 بالإفراج عن طاقم سفينة غالاكسي ليدر الذي كان رهن الاحتجاز عند الحوثيين منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويشكل الإفراج عنهم خطوة إيجابية لموظفي الأمم المتحدة والعاملين الآخرين في المجال الإنساني في الجهود المبذولة لبناء الثقة وتسهيل جهود أوسع نطاقا لتخفيف التصعيد. غير أن مجموعة 3+1 تشعر ببالغ الأسف إزاء الوفاة المأساوية لأحد أفراد طاقم برنامج الأغذية العالمي الذي توفي في الاحتجاز حيث بقي منذ 23 كانون الثاني/يناير 2025. ونقدم تعازينا الخالصة لعائلته ولزملائه في برنامج الأغذية العالمي

ونتضامن مع كل أفراد الأمم المتحدة المحتجزين تعسفا ومع أحبائهم. إن الاحتجاز الأخير لفرد آخر من موظفي الأمم المتحدة أمر محزن للغاية. وتطالب مجموعة 3+1 بالإفراج الفوري ودون قيد أو شرط عن جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمة المجتمع الدولي والبعثات الدبلوماسية المحتجزين تعسفا في اليمن، وفقا للقانون الدولي والاتفاقات الدولية ذات الصلة. فضلا عن ذلك، نؤكد على ضرورة وقف الحوثيين لجميع الأنشطة غير القانونية المماثلة التي تقوض جهود السلام وتساهم في انعدام الاستقرار في البلد.

ونحث الأطراف في اليمن على التركيز على الأولويات الرئيسية التالية.

أولا، يساورنا قلق شديد إزاء التهديدات المستمرة والاعتقال غير القانوني لأفراد الأمم المتحدة واحتجاز الحوثيين لهم الذي أدى إلى تعليق الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة في الأقاليم التي يسيطر عليها الحوثيون. ويبقى الأمن والحالة الإنسانية في اليمن هشين، إذ قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقارير تفيد أن أكثر من نصف السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية وخدمات حماية بما فيها في محافظة صعدة التي يسيطر عليها الحوثيون التي يزيد عدد سكانها عن مليون شخص. وبينما نعترف بالجهود المبذولة لتحسين الظروف الإنسانية، نؤكد على الحاجة الملحة للوصول غير المقيد للمساعدات إلى جميع المناطق.

ثانيا، نكرر تأكيد قلقنا إزاء الهجمات المستمرة على السفن البحرية في البحر الأحمر. وتهدد هجمات الحوثيين في البحر الأحمر النقل البحري العالمي وتضعف الاستقرار الإقليمي. ومثل هذه الأفعال لا تضع التجارة الدولية في الخطر فحسب، بل تعرض النظام الإيكولوجي البحري للخطر أيضا. وندعو الحوثيين إلى الوقف الدائم لتلك الأنشطة المعادية ونحث جميع الأطراف على التحلي بالانضباط لمنع حدوث أزمة إقليمية أوسع نطاقا. ويجب أن يبقى الأمن البحري أولوية وندعم جميع الجهود الدبلوماسية للحفاظ على البحر الأحمر كمنطقة سلام وتعاون.

ثالثا، بخصوص أثر العمليات العسكرية الخارجية، يساور مجموعة 3+1 القلق بشأن تزايد التدخلات العسكرية الخارجية في اليمن بما فيها الغارات الجوية الإسرائيلية والتداعيات الأوسع للنزاع في غزة. تضعف تلك الأعمال جهود السلام وتزعزع أكثر الحالة التي تتسم أصلا بالهشاشة. ونحث جميع الجهات الفاعلة الخارجية على احترام سيادة اليمن والامتناع عن التصعيد العسكري. ونؤكد كذلك على أهمية تأييد وقف إطلاق النار في غزة، نظرا لأنه سيساهم حتما في تخفيف تصعيد التوترات ويشجع على بيئة مواتية لتحقيق السلام الدائم والمستدام في المنطقة ككل.

أخيرا، بشأن معالجة انعدام الأمن الغذائي والمعاناة الاقتصادية، تستمر الأزمة الإنسانية في اليمن في التفاقم بسبب ندرة الغذاء وعدم الاستقرار الاقتصادي مع تراجع معتبر في قيمة العملة وارتفاع في التضخم. ووفقا لتقارير حديثة، سيواجه نحو نصف السكان – أي تقريبا 17 مليون شخص – انعدام الأمن الغذائي عام 2025. فالدعم الدولي السريع والمستدام ضروري لمعالجة هذه الأزمة. ونلاحظ أنه على الرغم من التحديات الأمنية واللوجستية الهائلة، تمكنت المنظمات الإنسانية من دعم أكثر من 8 مليون يمني في السنة

الماضية، وندعو لزيادة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025. ونؤكد كذلك على آليات الإصلاح الاقتصادي المستدامة لدعم الاستقرار على المدى الطويل في اليمن.

وتؤمن مجموعة 3+1 بشدة أن استقرار وأمن اليمن أساسي للأمن الإقليمي الأوسع. ونستمر في الدعوة إلى عملية سلام يقودها ويملك زمامها اليمنيون برعاية الأمم المتحدة ونحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية للحوار بدلا من المواجهة. وفي هذا الشأن، نعيد تأكيد دعمنا لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ ونشجع جميع الفاعلين على المشاركة البناءة في تدابير بناء الثقة. وبالمثل، نؤكد الحاجة إلى الدعم الدولي المستمر لمواجهة التحديات الإنسانية والاقتصادية في اليمن. ويتطلب عكس الانهيار الاقتصادي الكبير في اليمن بعد 13 عاما من النزاع، أولا وقبل كل شيء، التزام جميع الفاعلين اليمنيين بالسلام مع دعم من الشركاء الإقليميين والدوليين.

في الختام، تؤكد مجموعة 3+1 الأهمية القصوى للحفاظ على الزخم نحو عملية سلام شاملة. فقد عانى الشعب اليمني أكثر مما ينبغي. وحان الوقت لكي يضاعف المجتمع الدولي جهوده وأن يقف متحدا لتحقيق مستقبل سلمي ومزدهر في اليمن.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ووكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطتيهما اللتين أكدتا على الحالة غير المستقرة في اليمن وتهديدات الحوثيين للسلم والأمن الدوليين.

لقد شن الحوثيون، وبدعم مادي ومالي من إيران، العديد من الهجمات على البنية التحتية المدنية، وأطلقوا النار على السفن الحربية التابعة للبحرية الأمريكية عشرات المرات منذ عام 2023، وهاجموا السفن التجارية بشكل عشوائي. وعلاوة على ذلك، يواصلون احتجاز موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدبلوماسيين وموظفي المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك العشرات من الموظفين المحليين الحاليين والسابقين العاملين مع الولايات المتحدة.

تُدين الولايات المتحدة الأمريكية وفاة أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي الذي توفي أثناء احتجازه لدى الحوثيين، ونتقدم بتعازينا إلى أسرته وزملائه. يُبرز مقتل هذا الزميل التهديد الذي تشكله إيران والحوثيون على السلام والأمن، واستمرار خطر العنف الذي يواجهه جميع المحتجزين لدى الحوثيين، بمن فيهم الموظفون المحليون العاملون معالولايات المتحدة.

إن استمرار إيران غير المسبوق في تزويد الحوثيين بمكونات الأسلحة، والدعم المالي، والتدريب، والمساعدة الفنية لأكثر من عقد، ينتهك حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس على هذه الجماعة. وتقع على عاتق هذا الجهاز مسؤولية الرد على انتهاكات إيران الصارخة لقراراته وتسليحها للجماعات الإرهابية. يجب على كل عضو في المجلس – وخاصة أولئك الذين لديهم قنوات مباشرة مع إيران – الضغط على قادة إيران لوقف تسليح وتمويل وتدريب الحوثيين، والذين لن يتمكنوا بدونه من شن هجمات تعطل حقوق وحرية الملاحة وتعرّض المدنيين الأبرياء للأذى. يجب أن تتحمل إيران تبعات تمكين هذه الهجمات المتهورة والشنيعة.

تهدد أنشطة الحوثيين أمن المدنيين والموظفين الأمريكيين في الشرق الأوسط وسلامة أقرب شركائنا الإقليميين واستقرار التجارة البحرية العالمية والاقتصادات المحلية. لهذا السبب، شرعت إدارة ترامب في عملية للنظر في تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية. وهذه خطوة مهمة للرد على التهديد الذي يتعرض له المدنيون والاستقرار الإقليمي. من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي مع الشركاء الإقليميين للقضاء على قدرات الحوثيين التي لا تزال تهدد الملاحة الدولية والبحارة الأبرياء.

يجب على الحوثيين وقف جميع الهجمات في البحر الأحمر والممرات المائية المحيطة به بشكل دائم، وبدون استثناء، والإفراج الفوري عن جميع المحتجزين الذين يبلغ عددهم المئات. ويجب أيضاً أن نتخذ إجراءات لحرمان الحوثيين من الإيرادات غير المشروعة التي تتيح استمرار هجماتهم وتعطيل العلاقات المتنامية بين الحوثيين والجماعات الإرهابية الأخرى، مثل حركة الشباب، بما في ذلك من خلال استخدام الجزاءات المحددة الأهداف .

نجدد دعوتنا ا مجلس لاتخاذ خطوات لتعزيز آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن. وندعو الدول الأعضاء إلى القيام بدورها من خلال زيادة التمويل الذي يدعم التخطيط طويل الأجل وتعيين الموظفين والبنية التحتية الحيوية اللازمة لتعزيز القدرات. تُعد آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش وسيلة رئيسية لمنع إيران والجهات الفاعلة الخبيثة الأخرى من تهريب الأسلحة والأعتدة غير المشروعة ذات الصلة إلى الحوثيين.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر باكستان السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما القيمتين والتحديثات التي قدماها. ونُرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة ونؤكد دعمنا لجهود الحكومة اليمنية لتعزيز الحل السياسي في بلده.

لقد برز الصراع الدائر في اليمن كأزمة متعددة الأبعاد، حيث تدرّج من المستوى المحلي إلى الإقليمي، وفي نهاية المطاف، إلى أزمة ذات تداعيات عالمية. نحنُ بحاجة إلى معالجة مختلف جوانب هذه الأزمة من خلال الدبلوماسية الفعالة والاستجابة الجماعية. ونؤكد من جديد دعمنا لجهود المبعوث الخاص غروندبرغ، وكذلك المبادرات الإقليمية، لا سيما من قبل المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، لتسهيل التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية. كما تُعرب باكستان عن تقديرها لاستمرار المبعوث الخاص في التواصل مع بلدان المنطقة وغيرها من الدول المعنية بالأزمة اليمنية.

ومع ترحيبنا بالإفراج عن طاقم السفينة "غالاكسي ليدر"، فإننا نُدين بشدة الاحتجاز التعسفي لموظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والبعثات الدبلوماسية من قبل أنصار الله، بما في ذلك عمليات الاحتجاز الإضافية الأخيرة. لقد فُجعنا بالوفاة المأساوية لأحد موظفي برنامج الأغذية العالمي وهو رهن احتجاز الحوثيين في صعدة، ونتقدم بخالص التعازي والمواساة لأسرته وأحبائه. إن هذه الأفعال من قبل أنصار الله تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. يجب أن يظل ضمان سلامة

وأمن موظفي الأمم المتحدة على رأس أولويات المجتمع الدولي. ويجب أن تكون هنالك مساءلة عن تلك الأفعال. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين.

ويؤدي استمرار تعليق عمليات الأمم المتحدة بسبب هذه الأعمال إلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية المتردية أصلاً في اليمن. يواجه ما يقرب من نصف السكان، أي أكثر من 17 مليون شخص، انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حين أدت الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف، إلى نزوح ما يقرب من 4,5 ملايين شخص. تستلزم هذه الأزمة استجابة دولية قوية ومُنسقة بشكل جيد. ونحث الدول المانحة على تعزيز مساهماتها في خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2025، كما دعا توم فليتشر لتوه، وندعو إلى استجابة كافية لتلبيةالاحتياجات العاجلة للسكان المتضررين في اليمن.

أدانت باكستان هجمات الحوثيين على السفن التجارية. ونُحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ 7 شباط/فبراير الذي يشير إلى عدم تسجيل أي حوادث جديدة للهجمات على السفن خلال الشهر الماضي. ومن الواضح أن هذا التطور مرتبط بوقف إطلاق النار في غزة. ولذلك، من الضروري ضمان استمرار وقف إطلاق النار في غزة وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بمراحله الثلاث، وذلك من أجل السلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك في المنطقة الأوسع، بما في ذلك اليمن.

شكّلت مفاوضات كانون الأول/ديسمبر 2023 خطوة مهمة إلى الأمام في اليمن. لا بد من الحفاظ على التقدم المحرز وتعزيزه وضمان التنفيذ الكامل للالتزامات نحو السلام الدائم. إننا نشارك المبعوث الخاص وجهة نظره بأن خريطة الطريق لا تزال مساراً قابلاً للتطبيق، بدءا بوقف إطلاق النار على مستوى البلد وعملية سياسية منظمة ومعالجة التحديات الاقتصادية والإنسانية الحرجة التي تواجه اليمن. من شأن استئناف العمليات العسكرية أن يزيد من تفاقم النزاع.

ختاما، تؤكد باكستان من جديد دعمها الكامل لجهود المبعوث الخاص لتيسير عملية سياسية بقيادة وملكية اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة. ونعرب عن تضامننا مع شعب اليمن في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما.

ما زلنا نُتابع الحالة في اليمن عن كثب، وقد شهدنا بعض التطورات الإيجابية هناك مؤخراً. ولا يزال الوضع على خط التماس هادئا على الرغم من وقوع بعض الحوادث على الصعيد المحلي، بما في ذلك في محافظة مأرب. ومن الواضح أن أيا من الأطراف اليمنية ليس له مصلحة في حدوث تصعيد في الميدان. ونحيط علما بالجهود التي تبذلها السلطات الرسمية اليمنية لإحياء الاقتصاد الوطني وتحسين الظروف المعيشية للشعب.

كما تنبأ العديد من الخبراء، فمنذ دخول اتفاق وقف الأعمال العدائية في قطاع غزة حيز التنفيذ في 19 كانون الثاني/يناير، شهدنا استقرارا ملحوظا في الوضع في المياه قبالة سواحل اليمن. والتصريحات

التي أدلت بها قيادة حركة أنصار الله اليمنية في هذا الصدد حول إنهاء الضربات على السفن التجارية في للبحر الأحمر، والتي أكدتها التقارير الشهرية الأخيرة للأمين العام، نعتبرها تطوراً إيجابياً. وقد رحبنا بإفراج الحوثيين عن طاقم السفينة التجارية غالاكسي ليدر في 22 كانون الثاني/يناير من خلال وساطة سلطنة عمان. ونأمل أن نشهد قريباً استعادة حرية الملاحة في البحر الأحمر بشكل كامل.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار احتجاز الحوثيين لموظفين محليين تابعين للأمم المتحدة. كما اعتُقل ثمانية آخرون في صعدة في نهاية كانون الثاني/يناير. وفي ظل هذه الظروف، أعلنت الأمم المتحدة تعليق عملياتها في المحافظة بشكل مؤقت. ونود أن نعرب عن تعازينا في وفاة أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي في 10 شباط/فبراير. ولا يوجد أي مبرر لهذه الحوادث، أينما وقعت، في اليمن أو في أي مكان آخر في العالم. وعلاوة على ذلك، لم يتم بعد التوصل إلى حل نهائي لمسألة الموظفين الذين احتُجزوا في السابق. ونود أن نذكّر الجميع بأن العاملين في المجال الإنساني يتمتعون بامتيازات وحصانات بحكم عملهم، يجب على جميع الأطراف احترامها. ونحيط علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة للتحقق من أسباب ما حدث وضمان إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى المحتجزين وتهيئة الظروف الملائمة لإطلاق سراحهم في نهاية المطاف. وقد أثمرت تلك الجهود عن نتائج بالفعل، حيث أطلق الحوثيون سراح أربعة أشخاص في نهاية العام الماضي. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لمساعدة المنظمة في هذا الصدد.

كما أشرنا، فإننا نرى في الاستقرار العام للحالة في اليمن ومحيطه فرصة للاستفادة من هذه الاتجاهات الإيجابية وتكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية الشاملة من أجل إعادة إطلاق تسوية سياسية. وسيكون من المهم بشكل خاص تجنب تبديد نتائج العمل المكثف المنجز بشأن خريطة الطريق، ونحث جميع الأطراف على استئناف عملية التفاوض دون تأخير. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للوسطاء الدوليين بذل جهود محددة الأهداف وشاملة للجميع مع أصحاب المصلحة اليمنيين، بما في ذلك حركة أنصار الله، من أجل التوصل إلى معايير مستدامة لإنهاء النزاع واستعادة الأوضاع الطبيعية سريعا. ونحن على استعداد لمواصلة تقديم أي مساعدة ممكنة للمبعوث الخاص غروندبرغ في هذا الصدد. وبناءً على الاتفاقات التي تم التوصل إليها، سيتسنى بعد ذلك الشروع في إجراء تحديث طال انتظاره للإطار القانوني الدولي للتسوية في اليمن بحيث يعبر بدقة عن الوضع العسكري والسياسي في البلد. وفي الظروف الحالية، فإن تدابير استعادة الثقة – ما تسمى بممارسة "الخطوات الصغيرة" – مهمة وقادرة على تضييق هوة الخلافات بين أطراف النزاع. وقد رحبنا، في هذا الصدد، بإفراج الحوثيين من جانب واحد عن 153 أسير حرب من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نهاية كانون الثاني/يناير.

وهناك أيضا حاجة إلى تعاون دولي واسع النطاق للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في اليمن. فقد وصل عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية هذا العام إلى 19,5 مليون شخص – بزيادة قدرها 1,5 مليون شخص تقريبا عن العام الماضي. وتعاني أكثر من نصف الأسر المعيشية في جميع أنحاء البلد من انعدام الأمن الغذائي. وتتزايد وفيات الرضع وتشمل الوفيات الناجمة عن أمراض قابلة للشفاء تماماً، وذلك نتيجة للنقص المزمن في الأدوية وعدم توفر الرعاية الطبية الملائمة. ولا يزال هناك نقص خطير في

تمويل البرامج الإنسانية، بما في ذلك خطة الأمم المتحدة الإنسانية لليمن، التي ستتطلب 2,5 بليون دولار في عام 2025. وسيكون من الضروري عدم الاكتفاء بزيادة التمويل الإنساني لتصحيح الوضع، ولكن العمل أيضا لإزالة العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء اليمن.

وبصراحة، وفي ظل هذه الخلفية، فإن الأنباء عن الشروع في عملية لإدراج الحركة الحوثية على قائمة الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابية الأجنبية كان له وقع الصاعقة. فهذه الخطوة يمكن أن تعقد بشكل خطير العمل الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني في اليمن، وليس ذلك فحسب، بل قد تؤثر سلبا على استمرار جهود الوساطة الرامية إلى إعادة إطلاق العملية السياسية. ويبدو قرار واشنطن بتضييق الخناق على حركة أنصار الله، بما يخلق أسبابا إضافية لتصعيد التوتر، منفصلا تماما عن الواقع. وقد أدت الإجراءات غير المدروسة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة السابقة إلى إطالة أمد المواجهة مع الحوثيين لأكثر من عام وضاعفت من معاناة الشعب اليمني. والآن، وفي الوقت الذي يبدو فيه أن الوضع في طريقه إلى التهدئة، تتخذ الولايات المتحدة خطوات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقمه. وبعبارة صريحة، فإن الاستنتاج الذي لا مفر منه هو أن الولايات المتحدة ببساطة غير مهتمة بالتوصل إلى تسوية في اليمن بمشاركة الحوثيين الذين يشكلون جزءا لا يتجزأ من المجتمع اليمني. وأتمسك بالأمل في أن تكون الحكومة الجديدة قد اتخذت هذه الخطوة على عجل ومن دون دراسة مناسبة وأنه سيتم مراجعتها. وإلا، فإن اللوم في إفشال الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الذي طال انتظاره في اليمن سيقع على واشنطن.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات وعلى جهودهما الدؤوبة لتعزيز السلام والاستقرار في اليمن. وأود أيضاً أن أرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في القاعة اليوم.

على الرغم من التراجع النسبي في هجمات الحوثيين في الأشهر القليلة الماضية، فإن الوضع في اليمن وفي منطقة البحر الأحمر لا يزال خطيرا ومضطربا. ولا تزال هناك مخاطر تكتنف الحالة الإنسانية الخطيرة والأزمة السياسية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية متزايدة على الشعب اليمني والمنطقة ككل. وأود أن أطرح بعض النقاط الموجزة.

أولا، على الرغم من ترحيبنا بالإفراج عن طاقم السفينة غالاكسي ليدر كخطوة إيجابية، فإننا ندين بأشد العبارات عمليات الاحتجاز التعسفي الأخيرة من جانب الحوثيين للمزيد من موظفي الأمم المتحدة في استمرار للاتجاه المؤسف الذي بدأوه في حزيران/يونيه الماضي. ونأسف بشدة لوفاة أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي المحتجزين مؤخراً أثناء احتجازه ونعرب عن خالص تعازينا لأسرته وللأمم المتحدة. ويجب إجراء تحقيق شامل في ظروف وفاته. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الموظفين الدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والعاملين في المجال الإنساني الذين لا يزال الحوثيون يحتجزونهم بشكل تعسفي ونشجع المجلس على إرسال رسالة قوية في هذا الصدد.

ثانيا، يجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني احتراماً كاملاً للإذن بإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق وتيسير ذلك. ويجب حماية سلامة العاملين

في المجال الإنساني وأمنهم حتى يتمكنوا من توصيل الإمدادات المنقذة للحياة، وخاصة الغذاء والدواء. كما نواصل دعمنا الكامل لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن التي تضطلع بمهمة هائلة تتمثل في تخليص شحنات السلع والمواد الغذائية التي تشتد الحاجة إليها من أجل تلبية احتياجات السكان.

ثالثا، لا يزال عدم الاستقرار في منطقة البحر الأحمر يثير مخاوف عميقة. ويسود مناخ من عدم القدرة على التنبؤ في ظل خطر استئناف العدوان الحوثي على السفن التجارية بما يهدد طريقا تجاريا بحريا عالميا حيويا ومسارا مهما لإيصال المساعدات الإنسانية في منطقة مزقتها الحرب. وتلتزم اليونان التزاماً راسخاً بحماية حرية الملاحة والأمن البحري في البحر الأحمر. ونواصل الاضطلاع بدور رائد في عملية أسبيدس البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي والعمل بشكل وثيق، وبما يتوافق تماماً مع القانون الدولي وبما يتماشى مع الموقف الدفاعي للعملية، مع المجتمع الدولي لحماية أحد أهم الطرق البحرية في العالم.

رابعا، يجب على مجلس الأمن وبلدان المنطقة إرسال رسالة واضحة عن وحدة الصف والالتزام بضرورة وقف الأطراف المتنازعة في النزاع اليمني، وخاصة الحوثيين، للتصعيد العسكري. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي التأثير على جميع الأطراف لاستئناف عملية السلام تحت رعاية الأمم المتحدة باعتبارها السبيل العملي الوحيد لتحقيق الاستقرار والأمن في اليمن ومنطقة البحر الأحمر. وينبغي أن تشمل العملية جميع الضوابط اللازمة وأن تعالج الشواغل الأمنية للدول المجاورة وأصحاب المصلحة الرئيسيين. ويؤكد بلدي، اليونان، دعمه الكامل للمبعوث الخاص للأمين، هانس غروندبرغ، وجهوده المتواصلة والمتفانية لتنشيط حوار السلام في اليمن من خلال عملية سياسية شاملة للجميع يقودها اليمنيون ويمسكون بزمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. كما يجب ضمان مشاركة المرأة بشكل كبير وعلى قدم المساواة مع الرجل في العملية. ولا يمكن التوصل إلى حل مستدام ودائم في اليمن إلا من خلال جهود الوساطة المتسقة والمشاركة السياسية الجماعية لجميع أصحاب المصلحة المعنيين.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما. وأؤكد لهما دعم سلوفينيا الكامل لجهودهما. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

من المؤسف جدا أن نجتمع اليوم على خلفية الأنباء المؤلمة عن وفاة أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي في وقت سابق من هذا الأسبوع أثناء احتجازه لدى الحوثيين. ونتقدم بتعازينا لأسرته وندعو إلى إجراء تحقيق سريع وشفاف وشامل في وفاته. ويأتي ذلك في أعقاب احتجاز ثمانية موظفين إضافيين من موظفي الأمم المتحدة في نهاية كانون الثاني/يناير، ليصل إجمالي عدد موظفي الأمم المتحدة المحتجزين حاليا لدى الحوثيين إلى 23 موظفًا.

وتعتقد سلوفينيا أن هذا الأمر يستدعي إدانة صريحة من المجلس. وندعو مرة أخرى إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة وكذلك عن جميع المحتجزين الآخرين لدى الحوثيين. إن القرار 2730 (2024) بشأن حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي

الأمم المتحدة واضح بشأن التزامات الأطراف ومسؤولياتها. ويجب ألا يُستهدف العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على الإطلاق.

وتستحق هذه الأعمال الشجب بوجه خاص عندما تكون الاحتياجات الإنسانية كبيرة جدا. وهي ليست اعتداءً على العاملين في المجال الإنساني وعلى منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل هي أيضا اعتداء على اليمنيين الذين يحتاجون بشدة إلى المساعدات الإنسانية. وتُظهر خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2025 التي أُطلقت مؤخراً أن الاحتياجات في تزايد. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ونقص المياه النظيفة مصدر قلق بالغ في مناطق كثيرة من البلد. وشبح المجاعة ليس ببعيد أبداً عن الشعب اليمني. وقد أكدنا منذ انضمامنا إلى المجلس على ضرورة أن تعطي جميع الأطراف المعنية الأولوية لحماية المدنيين في اليمن واحتياجاتهم في المقام الأول. ونستمر في توجيه هذا النداء. ونعتقد أن أي تفاقم للأزمة الإنسانية لن يؤدي إلا إلى إبعادنا أكثر عن السلام الذي يمثل هدفنا المشترك.

وكنا نأمل أن توفر اتفاقات وقف إطلاق النار في غزة وبين إسرائيل ولبنان فرصة ثمينة لإحلال السلام والاستقرار اللذين تشتد الحاجة إليهما في المنطقة بأسرها، بما في ذلك في اليمن. ويجب أن نسعى جاهدين إلى تحقيق وقف مستدام لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد في اليمن وإلى إحراز التقدم في عملية سياسية شاملة للجميع بين اليمنيين تعطي الأولوية لاحتياجات السكان وتمهد الطريق للمصالحة والتعافي، بناءً على الهدنة التي توصل إليها لأول مرة المبعوث الخاص في عام 2022، وهي عملية سياسية ستشارك فيها المرأة مشاركة كاملة ومجدية وآمنة.

نرحب بالإفراج مؤخرا عن طاقم السفينة التجارية غالاكسي ليدر ونعترف بالدور الهام الذي أدته سلطنة عمان في تحقيق هذه النتيجة.

في الختام، نحث جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، على الامتناع عن أي أعمال وخطابات تصعيدية أو تحريضية خلال هذه الفترة الحرجة. ويجب إنهاء جميع الاعتداءات ويجب وضع حد لجميع الاعتقالات. ودعوتُ في الشهر الماضي جميع الأطراف إلى اغتنام الفرصة وإظهار التزام حقيقي بالسلام والحوكمة الرشيدة (انظر S/PV.9835). وأكرر هذه الدعوة التي تبدو اليوم أكثر إلحاحًا.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بممثل اليمن في جلستنا اليوم.

لقد أعطت التطورات الأخيرة في أنحاء الشرق الأوسط سبباً للتفاؤل الحذر. وأدى تراجع أعمال العنف في جميع أنحاء المنطقة إلى جني ملايين الأشخاص للعوائد الحقيقية للسلام. لذلك، من المحزن جدا أن الحالة في اليمن تشهد مزيدا من التردي على الرغم من هذه الاتجاهات. وفي هذا العام وحده، سيحتاج عدد مذهل من الناس يبلغ 19,5 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية. إن انعدام الأمن الغذائي آخذ في الارتفاع. ويعاني نصف جميع الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. وكما هو الحال دائمًا، فإن أشد الفئات ضعفًا هي الأكثر تضرراً.

تقع على عاتقنا مسؤولية العمل حول هذه الطاولة وعلى نطاق المجتمع الدولي. يجب أن نجد سبلا لتلبية احتياجات السكان بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية. وتكثف الدانمرك جهودها حيث قدمنا مؤخرا مساهمة جديدة بقيمة 13,5 مليون دولار لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن وساهمنا بذلك في جهود إنقاذ الأرواح التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق المساعدة الإنسانية لليمن. ونحث الدول الأخرى على الانضمام إلينا.

يحتجز الحوثيون في هذه اللحظة موظفين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية ويحرمونهم بذلك من حريتهم. وكان العديد من هؤلاء الموظفين الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي يعملون لتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة للمدنيين اليمنيين المحتاجين. وقد أُجبرت الأمم المتحدة على وقف جميع العمليات الإنسانية في محافظة صعدة بسبب عمليات الاحتجاز التعسفي التي قام بها الحوثيون. ونواصل الدعوة إلى إتاحة وصول العمليات الإنسانية إلى جميع أنحاء اليمن بلا عوائق وعلى نحو مستدام حيث إن سلامة العاملين في مجال العمل الإنساني وأمنهم يشكلان شرطًا أساسيًا لإنجاز تلك العمليات.

وتلقينا في وقت سابق من هذا الأسبوع خبراً مأساويًا مفاده أن أحد عمال الإغاثة من برنامج الأغذية العالمي توفي أثناء احتجازه لدى الحوثيين. ويساورنا بالغ القلق إزاء ذلك ونتقدم بتعازينا لأسرته ولمنظومة الأمم المتحدة. ولا شك في وجوب ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية على الدوام. ويجب ألا تُستغل المساعدات الإنسانية والموظفون الذين يقدمونها في المناورات السياسية. ويجب أن تتوقف المعلومات المضللة المستخدَمة عنهم وضدهم. ونطالب بإطلاق سراحهم فوراً وبدون أي شروط.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم ألا تؤدي جميع التدابير التقييدية المتخَذة ضد الحوثيين، سواء جزاءات الأمم المتحدة أو الجزاءات المفروضة خارج نطاق الأمم المتحدة، إلى عواقب إنسانية غير مقصودة على السكان المدنيين. وقد تشكل هذه العواقب تحديات للقطاع الإنساني والتجاري في اليمن. ويجب أن نبذل قصارى جهدنا للتخفيف من حدة هذه الآثار في ظل استيراد اليمن لما يقرب من 80 في المائة من جميع المواد الغذائية والوقود والمنسوجات والأدوية.

وتشير الدانمرك بإيجابية إلى إعلان الحوثيين وقف هجماتهم على النقل البحري التجاري في ضوء وقف إطلاق النار في غزة، لكنها تؤكد على وجوب أن ينطبق هذا الأمر أيضا على السفن التي ترفع علم إسرائيل وتديرها جهات إسرائيلية. ويجب أن تتوقف بالكامل الهجمات التي تستهدف السفن التجارية المدنية.

ونرحب بإفراج الحوثيين عن 153 محتجزا على خلفية النزاع. ويمثل ذلك أحد تدابير بناء الثقة ونأمل أن يكون خطوة أولى ضمن سلسلة من الخطوات العديدة. وينبغي أن توفر هذه الإجراءات زخماً جديداً نحو استئناف عملية السلام التي يقودها المبعوث الخاص غروندبرغ ونحو تنفيذ خريطة طريق الأمم المتحدة للسلام. وتستحق هذه العمليات الهامة دعمنا الكامل.

وفي هذا الصدد، نشدد على وجوب أن يكون السلام شاملًا للجميع لكي يكون مستدامًا. ويعني ذلك ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة لمجموعة متنوعة من النساء في العملية السياسية ويعني دعم مشاركة الشباب ومجموعات المجتمع المدني من جميع الخلفيات السياسية من جميع المناطق في اليمن. ولن يتحقق السلام في اليمن إلا بحل سياسي للنزاع. ونحث جميع الأطراف المعنية على ضبط النفس والامتناع عن الخطاب التصعيدي الذي قد يعرقل تلك الجهود.

ختاماً، ندعو جميع الأطراف إلى إظهار اهتمام حقيقي بالسلام وإعادة الالتزام بالعملية التي تقودها الأمم المتحدة وإعطاء الأولوية ببساطة لاحتياجات الشعب اليمني.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هانس غروندبرغ، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد توم فليتشر، على إحاطتيهما. وأرحب بوجود الممثل الدائم لليمن بيننا.

تعرب فرنسا عن سخطها الشديد لوفاة أحمد، وهو عامل في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لدى برنامج الأغذية العالمي، بعدما احتجزه الحوثيون تعسفاً وحُبس في ظروف غير إنسانية منذ 23 كانون الثاني/يناير. ونتقدم بتعازينا لأسرته وزملائه. ويشكل مقتل أحمد مثالا آخر على الانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي الإنساني التي يرتكبها الحوثيون. وتدعو فرنسا مجلس الأمن إلى إدانة هذه الجرائم بالإجماع.

وتدين فرنسا مجددا بأشد العبارات احتجاز الحوثيين بصورة تعسفية للعشرات من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، المحليين والدوليين، وأفراد المجتمع المدني اليمني. وتطالب فرنسا بإطلاق سراحهم فوراً وبدون أي شروط. ونحث الحوثيين على كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن وبلا عوائق وعلى وقف جميع التهديدات وجميع حملات المعلومات المضللة التي تستهدف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

وكما سمعنا، فإن تصرفات الحوثيين لم تترك للأمم المتحدة أي خيار سوى تعليق أنشطتها في محافظة صعدة لحماية موظفيها. ومن خلال أفعالهم، يقوض الحوثيون إيصال المساعدات التي يحتاجها الشعب اليمني مما يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية في البلد. وترحب فرنسا بالالتزام الثابت للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية التي لا تزال موجودة في الميدان، وهي على أهبة الاستعداد لاستئناف أنشطتها بمجرد أن تتوفر الظروف الأمنية. يجب أن ندعمها.

يتحمل الحوثيون، من خلال أفعالهم وتصريحاتهم الاستفزازية، مسؤولية كبيرة عن الأزمة الإقليمية المستمرة. وتظهر أفعالهم مرة أخرى عدم اكتراثهم بمعاناة الشعب اليمني. لن ننجرف إلى أساليبهم. على المجتمع الدولي مسؤولية عن دعم إحياء عملية السلام بين اليمنيين وتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف وساطة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تجدد فرنسا دعمها الكامل للمبعوث الخاص، السيد هانس غروندبرغ، في جهوده للتحضير للاستئناف الضروري لعملية السلام. كما تُرحب بالجهود البناءة التي تبذلها المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان لتسهيل تلك المناقشات. إن وحدة مجلس القيادة الرئاسي اليمني ضرورية أيضاً، وكذلك تعزيز الحكومة اليمنية. ويجب على الحوثيين، من جانبهم، العودة إلى طاولة

المفاوضات تحت قيادة المبعوث الخاص. وتشدد فرنسا على أهمية المفاوضات الشاملة للجميع التي تضمن مشاركة المجتمع المدني ككل، ولا سيما المرأة اليمنية.

وأخيراً، تؤكد فرنسا التزامها باستقرار اليمن وأمن المنطقة. وتشدد على أهمية منع أي تصعيد آخر في المنطقة وندعو إيران إلى وقف دعمها للأعمال المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط. ستواصل فرنسا التزامها بسياسة الأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي وعملية أسبيديس من أجل حماية الأمن البحري وحرية الملاحة، وفقاً للقانون الدولي وبالتنسيق مع شركائنا.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بنما رئاسة مجلس الأمن على عقد جلسة اليوم. كما نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد توم فليتشر، على مساهمتيهما القيمتين. كما نُرحب بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

نأسف بشدة لفقدان أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي في 10 شباط/فبراير، الذي توفي أثناء احتجازه تعسفياً من قبل الحوثيين. وحتى الآن، لا يزال سبب وملابسات وفاته غير معروفة. يجب توضيح هذه المعلومات – نأمل أن يتم ذلك من خلال تحقيق واف. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرته وفريق الأمم المتحدة.

ندين بشدة الاحتجاز غير القانوني لموظفي الأمم المتحدة المحليين الـ 17 الذين كان ينبغي إطلاق سراحهم جميعاً منذ فترة طويلة – حيث لم يتم إطلاق سراحهم فوراً – والاحتجاز التعسفي المؤسف الأخير لسبعة موظفين آخرين في 23 كانون الثاني/يناير، والذي أدى، كما قلت، إلى وفاة أحدهم بشكل مأساوي أثناء احتجازه رهينة من قبل الحوثيين. تمثل هذه الأعمال انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واعتداءً مباشراً على العمل الإنساني، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. ونطالب بحزم وعلى وجه الاستعجال بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين.

لقد تفاقمت الحالة الإنسانية في اليمن بشكل كبير بسبب التدهور الاقتصادي والصدمات المناخية والتصعيد الإقليمي، وهي عوامل أدت إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية وفاقمت مخاطر الحماية. في عام 2025، سيحتاج ما يقدر بنحو 19,5 مليون شخص في اليمن إلى المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية في عام 2025، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1,3 مليون شخص مقارنةً بالعام الماضي. ويواجه نصف السكان تقريباً انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، ويفتقر أكثر من 13 مليون شخص إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب الكافية، كما أن 40 في المائة من المرافق الصحية إما تعمل جزئياً أو غير عاملة. وفي هذا السياق، يجب علينا أن نضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها من دون عوائق، حيث يجب أن تكون الأولوية دائماً لرفاه الشعب اليمني.

وإدراكاً منها للمسؤولية العالمية التي تجمعنا هنا اليوم وبإرادة سياسية راسخة، بذلت بنما جهوداً للمساهمة في المساعدات الإنسانية من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حيث ساهمت في حدود إمكانياتها في صندوق المساعدة الإنسانية لليمن. وتُكرر بنما دعمها لجهود مكتب المبعوث الخاص، الذي يعمل بنشاط مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتحقيق وقف إطلاق النار والحفاظ عليه ليكون خطوة

ملموسة نحو عملية سلام مستدام ودائم. وفي هذا الصدد، نُرحب بالاجتماعات التي عقدها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مع رائدات الأعمال اليمنيات، وتسليط الضوء على دورهن الحاسم في التعافي الاقتصادي والاستقرار في البلد.

وتلاحظ جمهورية بنما إطلاق سراح أفراد طاقم السفينة غالاكسي ليدر الـ 25، وهم من بلغاريا والمكسيك والفلبين ورومانيا وأوكرانيا، وتم احتجازهم بشكل غير قانوني من قبل الحوثيين لأكثر من عام. وينبغي أن يكون هذا العمل بمثابة مثال على الحاجة المُلحة لوضع حد للاعتقالات التعسفية وعمليات الاختطاف، مثل تلك التي لا يزال يعاني منها موظفو الأمم المتحدة الذين ما زالوا رهن الاحتجاز. كما يؤكد على الحاجة الملحة لاستعادة الأمن البحري في المنطقة، وهو أمر ضروري لضمان الاستقرار على طول طرق التجارة والمساعدات الإنسانية. ونرحب بحقيقة أنه وفقاً لآخر تقرير للأمين العام، تُشير المنظمة البحرية الدولية إلى عدم وقوع حوادث جديدة تتعلق بالسفن التجارية منذ التقرير السابق، وهو ما نأمل أن يعكس تقدماً إيجابياً في أمن واستقرار المناطق البحرية. ومع ذلك، فإننا نرفض بشدة التصريحات التي تتحدث عن احتمال استمرار الهجمات غير المبررة التي يشنها الحوثيون في البحر الأحمر ضد السفن المرتبطة بإسرائيل. من شأن ذلك أن يؤثر سلباً على الحالة الهشة أصلاً في اليمن وعلى فرص السلام، فضلاً عن هشاشة الحالة في غزة وبقية المنطقة وتطور جميع مراحل اتفاقات السلام.

ونرى أنه يجب على المجلس أن يدافع بقوة عن الأمن البحري وحقوق الملاحة، وأن يطالب بالوقف النهائي لجميع الاعتداءات في البحر الأحمر والممرات البحرية المحيطة به، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أمن موظفي الأمم المتحدة وإدانة أي عمل يعرض سلامتهم للخطر.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ووكيل الأمين العام توم فليتشر على ما قدماه من التحديثات المفيدة. كما أُرحب أيضاً بمشاركة ممثل اليمن في جلسة مجلس الأمن اليوم.

واليوم، بينما يقف الشرق الأوسط عند مفترق طرق خطير، لا يزال اليمن أسير توازن هش بين النزاع والاستقرار. وستحدد الخيارات التي ستُتخذ في الأسابيع والشهور المقبلة ما إذا كان البلد سيمضي قدما نحو سلام واستقرار دائمين أم سينزلق مرة أخرى إلى أزمة متفاقمة.

وفي ضوء ذلك، أود أن أشدد على النقاط التالية اليوم:

أولا، تدين جمهورية كوريا بأشد العبارات احتجاز الحوثيين غير القانوني لثمانية آخرين من موظفي الأمم المتحدة. ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفاً من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والدبلوماسيين. ونشعر بحزن وغضب شديدين بسبب الوفاة المأساوية في 10 شباط/فبراير لموظف في برنامج الأغذية العالمي وأب لطفلين، كان الحوثيون يحتجزونه بشكل غير قانوني منذ كانون الثاني/يناير. وتؤكد هذه الخسارة المفجعة المخاطر الجسيمة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث تُوضع عراقيل شديدة أمام إيصال المساعدات الإنسانية الضرورية إلى اليمنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويجب

على الحوثيين الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. ويجب كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني وإمكانية وصولهم إلى المدنيين، كما أكد القرار 2730 (2024).

ثانيا، يساورنا قلق بالغ إزاء الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان في اليمن، لا سيما من قبل الحوثيين، ضد الشعب اليمني، كما هو موثق في تقرير فريق الخبراء (S/2024/731) التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014)، بشأن اليمن. فبينما يسعى الحوثيون إلى الحصول على مساعدات إنسانية من العالم الخارجي، فقد أظهروا عداءً تجاه انخراط المجتمع الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتحسين الحوكمة وبناء السلام. وهذا أمر غير مقبول. ومن المؤسف أيضًا أن الحوثيين يعززون سيطرتهم على المدنيين من خلال بث الخوف وإسكات أصوات المجتمع المدني وعزلهم عن المجتمع الدولي. ونهيب بالحوثيين وقف انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة الخاضعة لسيطرتهم والتركيز على تعزيز سلامة ورفاه السكان. كما ندعو الحوثيين إلى التوقف عن تقويض عملية الانتقال السياسي بقيادة اليمنيين المتوقفة منذ فترة طويلة والتي تتطلب مشاركة شاملة من قبل الجميع، بما في ذلك النساء والشباب.

ثالثا، يجب على جميع أصحاب المصلحة إعطاء الأولوية لخلق فرص جديدة للسلام والاستقرار في ظل الديناميات المتغيرة بسرعة في الشرق الأوسط. ويجب على جميع الأطراف السياسية المعنية، بما في ذلك الحوثيون والبلدان المجاورة، إعادة تركيز اهتمامهم على وقف التصعيد والدخول في حوار ومفاوضات لاستئناف العملية السياسية التي يقودها اليمنيون تحت رعاية الأمم المتحدة والتي توقفت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي هذا الصدد، نشير إلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص لإرساء الأساس لإحراز تقدم ملموس في العملية السياسية من خلال التواصل الفعال مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، ونشجع تلك الجهود. وفي هذا السياق، من المهم للغاية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن في غزة وتمديده في المرحلة المقبلة. ولا يمكننا أن نتغاضى عن أي أفعال تعيد عقارب الساعة إلى الوراء إلى الكارثة التي سبقت اتفاق 19 كانون الثاني/يناير. كما أن مثل هذه الأفعال قد تؤدي إلى عودة مظاهر انعدام الأمن وإعادة إشعال فتيل العنف في اليمن والبحر الأحمر.

رابعا، نؤكد مجددا أهمية التنفيذ الكامل والأمين لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما حظر الأسلحة. والواقع أن عمليات النقل غير المسبوقة للأعتدة والتكنولوجيا العسكرية المتنوعة إلى الحوثيين، كما أوضح تقرير فريق الخبراء الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2024، قد دقت ناقوس الخطر. وفي ضوء هذا الواقع المثير للقلق، نشدد على الدور الحاسم لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن في ضمان الامتثال لحظر الأسلحة. كما ينبغي للمجتمع الدولي التركيز بشكل أكبر على تعزيز قدرة الحكومة اليمنية على إنفاذ حظر الأسلحة بشكل فعال. وبالإضافة إلى ذلك، وبصفتي رئيس لجنة الجزاءات المعنية باليمن في العام الماضي ومن المحتمل في هذا العام، فإنني أتطلع إلى سرعة تعيين فريق خبراء جديد للجنة الجزاءات. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة التزاماً راسخاً بضمان مستقبل أكثر إشراقاً لليمن وشعبه.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ووكيل الأمين العام فليتشر على إحاطتيهما. كما أرحب بحرارة بحضور ممثل اليمن في جلسة اليوم.

في أعقاب وقف إطلاق النار الأخير في غزة، هدأت التوترات في اليمن والبحر الأحمر إلى حد كبير. ومع ذلك، ونظراً للديناميات المعقدة للنزاع والافتقار الواضح للرغبة في التوصل إلى تسوية سياسية، فإن الحالة على أرض الواقع لا تزال هشة. وتؤكد الصين أنه بغض النظر عن كيفية تطور الحالة، يجب حل القضية اليمنية سياسياً واحترام سيادة اليمن وأمنه وسلامة أراضيه واحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين.

سأتناول أربع نقاط.

بادئ ذي بدء، أثبتت الوقائع على مدار العام الماضي أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع وأن العنف لن يؤدي إلا إلى عواقب وخيمة. ووقف الأعمال العدائية شرط لا غنى عنه لوقف التصعيد. وينبغي لجميع الأطراف المعنية اغتنام وقف إطلاق النار في غزة كفرصة سانحة والتوقف عن مهاجمة السفن التجارية ووقف الغارات الجوية على اليمن وتجنب اشتعال الوضع مرة أخرى. وينبغي لجميع أطراف النزاع في اليمن الاستفادة من لجنة تنسيق إعادة الانتشار وتعزيز التنسيق العسكري وتجنب سوء التقدير.

ثانيا، يأمل المجتمع الدولي أن يساعد دعم الأمم المتحدة في كسر الجمود السياسي وإعادة إطلاق عملية السلام. وينبغي لجميع الأطراف في اليمن أن تضع مصالح شعبها أولاً وأن تستجيب لنداء المجتمع الدولي وتستأنف الحوار والتواصل في أقرب وقت ممكن. وينبغي لبلدان المنطقة أن تقوم بدور إيجابي وأن تيسر الحوار بين الأطراف بشكل بنّاء. وتدعم الصين المبعوث الخاص غروندبرغ في مضاعفة جهود الوساطة التي يبذلها.

ثالثا، ينبغي لجميع الأطراف في اليمن التعاون بفعالية في جهود الإغاثة الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة لضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وسلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة مساعداته الإنسانية في اليمن ودعم التنمية الاقتصادية وتحسين سبل العيش في البلد. في الآونة الأخيرة، احتُجز عدد آخر من موظفي الأمم المتحدة في اليمن وتوفي أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي أثناء احتجازه. وتشعر الصين بالهلع إزاء تلك الواقعة وتعرب عن قلقها البالغ إزاء تلك الحوادث. وتدعو الصين الحوثيين إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين وضمان ظروفهم المعيشية.

رابعا، لا يمكننا مناقشة اليمن والبحر الأحمر بمعزل عن السياق الإقليمي. وبينما نتحدث الآن، يواجه تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في غزة حالة من عدم اليقين. وفي هذا المنعطف الحرج، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما القوى الكبرى، القيام بدور بنّاءً. وقد أثار اقتراح الولايات المتحدة الأخير بتطهير غزة والسيطرة عليها ضجة كبيرة وقوبل بمعارضة شديدة من العالم العربي والمجتمع الدولي الأوسع. وما فتئت الصين تؤكد أن غزة ملك للشعب الفلسطيني وأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية. وتدعم الصين بقوة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كدولة. ونرى باستمرار أن حكم الفلسطينيين لفلسطين مبدأ مهم يجب التمسك به في حكم غزة ونعارض الترحيل القسري لسكان غزة. ونحن على استعداد دائم للعمل مع

المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على مسار حل الدولتين بوصفه الطريق الأساسي للمضي قدماً وبذل جهود إيجابية نحو التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط على المدى الطويل.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن)**:** السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على رئاستكم للمجلس لهذا الشهر، متمنيا لكم كل التوفيق، وأشكر سلفكم، الممثل الدائم للجزائر، على رئاسته الناجحة في الشهر الماضي. وأشكر السيد هانس غروندبرغ والسيد توم فليتشر على إحاطتيهما.

أعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأسرة المواطن اليمني أحمد باعلوي، موظف برنامج الأغذية العالمي في اليمن، الذي قضى نحبه في سجون الميليشيات الحوثية الإرهابية بعد اختطافه وإخفائه قسرا رفقة سبعة آخرين من موظفي الأمم المتحدة منذ 23 كانون الثاني/يناير. كما نعرب عن تعازينا إلى برنامج الأغذية العالمي والأمم المتحدة ومجتمع العمل الإنساني ككل.

إن استمرار الميليشيات الحوثية الإرهابية في ممارساتها وسياساتها الإجرامية تجاه موظفي المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في مناطق سيطرتها ومنظمات المجتمع المدني يعكس السلوك الإجرامي الممنهج لهذه الميليشيات وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وكل الأعراف والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية. حيث تستمر الميليشيات الحوثية في وضع القيود والعراقيل أمام مجتمع العمل الإنساني والإغاثي، وسبق لها شن حملة من الاختطافات مطلع شهر حزيران/يونيه من العام الماضي طالت العشرات من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية. وأقدمت مؤخراً، في الشهر الماضي، على اختطاف 8 آخرين من موظفي الأمم المتحدة في تحد سافر لقواعد العمل الإنساني وإرادة المجتمع الدولي، وامتداداً لجرائمها وانتهاكاتها المستمرة بحق اليمنيين.

إن مقتل المواطن باعلوي يمثل جرس إنذار لخطورة أوضاع المختطفين والمحتجزين في سجون هذه الميليشيات، ومن غير المستبعد أن يواجهوا ذات المصير، لا سيما في ظل استمرار التهاون في ردع ممارسات هذه الميليشيات، وهو ما سبق أن حذرت منه الحكومة اليمنية مراراً وتكراراً. ونؤكد مجدداً على أهمية التحرك العاجل من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة وهذا المجلس لإنقاذ وحماية حياة العاملين في المجال الإنساني واتخاذ إجراءات صارمة لوقف الانتهاكات الحوثية، والإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن المختطفين والمحتجزين.

ونؤكد على دعوة الأمين العام لإجراء تحقيق فوري وشفاف وشامل في هذه الواقعة، ومحاسبة المسؤولين عنها. وفي هذا السياق، تطالب الحكومة اليمنية وتدعو مجدداً إلى نقل المقرات الرئيسية للمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في اليمن إلى العاصمة المؤقتة عدن، لضمان توفير البيئة الآمنة والمستقرة للعاملين في المجال الإنساني، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق أو تمييز إلى كافة فئات المجتمع.

يعاني شعبنا اليمني الصابر من تداعيات أزمة إنسانية واقتصادية هائلة غير مسبوقة ومن الصعب قياسها، والتي استمرت طويلاً بسبب حرب الميليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني ضد الشعب اليمني التواق إلى السلام، والنهج المدمر لهذه الميليشيات ورفضها لكل الجهود والمساعي لتحقيق السلام، وإصرارها وتعنتها على إطالة أمد هذا الصراع، واستمرارها في دوامة العنف وخلق الفوضى، متجاهلة حجم المعاناة الإنسانية لليمنيين، وتدميرها لقيم ومبادئ التعايش والحوار والثقافة المدنية والسياسية.

وقد أكد مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية في أكثر من مناسبة على حرصهما وتمسكهما بخيار السلام الشامل والعادل المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وفي مقدمتها القرار 2216 (2015)، والانفتاح على كافة الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى معالجة الأزمة اليمنية؛ وتخفيف معاناة اليمنيين؛ وتحقيق تطلعاتهم في الأمن والاستقرار والتنمية؛ وتقديم كل الدعم لمساعي وجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. حيث التزمت الحكومة اليمنية ببنود هدنة نيسان/أبريل 2022 حرصا منها على الحفاظ على مصالح الشعب اليمني ومقدراته، ومعالجة الوضع الاقتصادي والإنساني، وخلق بيئة مواتية للمضي قدما في مسار العملية السياسية، رغم التصعيد العسكري للمليشيات الحوثية في عدد من المحافظات، وآخر ذلك التصعيد والتحشيد العسكري في مأرب والجوف وتعز والضالع، وخروقاتها لكل الالتزامات ومخططاتها في العودة إلى مربع الحرب الشاملة وإغراق اليمن في أزمة إنسانية أوسع نطاقا.

ويؤكد مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية أن السلام كان وسيظل خيارا استراتيجيا لا لبس فيه، ولا يمكن إغلاق نافذة السلام في حال وجود شريك حقيقي وجاد ومسؤول، والإدراك الواعي لمشاركة جميع اليمنيين في بناء مستقبلهم. كما لا يمكن القبول بأي جماعة مسلحة تنازع الدولة سلطاتها الحصرية وتدعي الاصطفاء الإلهي في حكم اليمنيين. إن الجهود الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والشامل لإنهاء هذا الصراع ومعالجة الأزمة اليمنية لن يكتب لها النجاح، ولن تتوقف المليشيات الحوثية عن ممارسة أساليب ابتزاز المجتمع الإقليمي والدولي دون ممارسة الضغوط على هذه الميليشيات للانخراط بإيجابية وجدية وحسن نية مع هذه الجهود، وتغليب مصالح الشعب اليمني على مصالحها ومصالح داعميها وتجفيف مصادر تمويلها وتسليحها.

ونؤكد مجددا أن السبيل الوحيد والأكثر ضمانا للوصول إلى السلام في اليمن يتمثل في دعم الحكومة اليمنية، وتعزيز قدراتها الاقتصادية والأمنية، وممارسة سلطاتها على كامل التراب اليمني، حيث أن تعافي اليمن ليس مجرد قضية وطنية فحسب بل مصلحة إقليمية ودولية للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة والعالم، وحماية الممرات البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن. ولا ينبغي التسويف في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بالأزمة في اليمن؛ وعلى وجه الخصوص القرار 2216 (2015). إن من الواجب على المجتمع الدولي وهذا المجلس تحمل مسؤولياته واتخاذ مواقف وإجراءات فعالة وحاسمة لدفع المليشيات الحوثية للجنوح إلى السلام، وإنهاء هذه الحرب التي أودت بحياة ما يقارب من نصف مليون يمني، وشردت مئات الآلاف من اليمنيين عبر الأقطار والقارات، وقذفت بأكثر من 20 مليون من اليمنيين إلى دائرة الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي، ودفعت بأكثر من 4 ملايين يمني إلى مخيمات النزوح الداخلي في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة، ودمرت سبل العيش الكريم لليمنيين.

إن هذا الصراع قد ترك آثارا اقتصادية وإنسانية مدمرة في اليمن، وخلّف واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وعلى الرغم من كل هذه التحديات الهائلة، تبذل الحكومة اليمنية جهودا كبيرة لاستعادة مؤسسات الدولة وتنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية للوفاء بالتزاماتها للتخفيف من معاناة المواطنين اليومية، والحد من تداعيات الهجمات الحوثية الإرهابية على المنشآت النفطية وموانئ تصدير النفط، ومنع تصدير النفط على الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن. وتعي الحكومة اليمنية أن إنهاء المعاناة الإنسانية في اليمن والعودة الكاملة لمسار التنمية لن يتحقق إلا بإنهاء الأزمة التي تعيشها اليمن اليوم جراء انقلاب الميليشيات الحوثية، ولا يمكن الانتظار حتى إحلال السلام لتدوير عجلة التنمية في اليمن.

وفي هذا السياق، استعرضت الحكومة اليمنية في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام بتنظيم مشترك بين الحكومة اليمنية والمملكة المتحدة، خطتها ومصفوفتها التنفيذية للتعافي الاقتصادي. وعرضت الأولويات الرئيسية التي تعتبر الأهم في هذه المرحلة لتعزيز دور المؤسسات وقدرات الحكومة لتقديم مستوى أفضل من الخدمات الأساسية، والتعاطي مع المتغيرات في سعر العملة الوطنية والسلع الأساسية، ووسائل الحماية للفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا، وتحسين وصول الدولة إلى مواردها السيادية، ووضع الحكومة اليمنية على خارطة الشراكة مع المجتمع الدولي، وحرصها على خلق آلية لتعزيز هذه الشراكة.

وتدعو الحكومة اليمنية المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الاقتصادي والمالي والسياسي لتحقيق رؤيتها للتعافي والاستقرار الاقتصادي للوفاء بالتزاماتها الحتمية، والذي يمثل عاملاً أساسياً لنجاح هذه الجهود في مواجهة التحديات الراهنة. وفي هذا السياق، نثمّن عاليا الدعم الأخوي المقدم من الأشقاء في المملكة العربية السعودية للشعب اليمني وحكومته في مختلف المجالات، وكل الأشقاء والأصدقاء للتخفيف من المعاناة الإنسانية لليمنيين.

إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف المليشيات الحوثية كمنظمة إرهابية أجنبية، والذي رحبت به الحكومة اليمنية، يعد بمثابة خطوة مهمة في فهم وإدراك طبيعة التهديد والخطر الذي تمثله هذه الجماعة المدعومة من إيران على الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، وعلى الشعب اليمني ودورها في زعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات مماثلة لتعزيز الجهود الدولية للتصدي للإرهاب وتجفيف منابعه وردع السلوك المنفلت لهذه المليشيات الذي لا يعبر فقط عن تجاهل مصالح الشعب اليمني، بل ويتحدى كل متطلبات الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة والعالم، لأن التساهل مع من يرفض السلام سيقود إلى استمرار الأعمال الإرهابية وتقويض السلم الأمن الإقليميين والدوليين وكل الجهود والمساعي الرامية إلى إنهاء هذا الصراع.

ونأمل أن يكون هذا التصنيف عاملاً مهمًا لتكثيف الجهود الدولية نحو إحلال السلام وتحقيق الاستقرار وإنهاء المعاناة الإنسانية في اليمن. وتؤكد الحكومة اليمنية على حرصها والتزامها بالعمل مع المجتمع الدولي وكل الشركاء في العمل الإنساني والقطاع التجاري الوطني على تقديم كل التسهيلات والضمانات لتأمين تدفق المساعدات الإنسانية والمعونات من دون عوائق إلى مختلف أنحاء البلد بما في ذلك مناطق سيطرة المليشيات الحوثية.

ختامًا، رغم كل التحديات والصعوبات، يبقى الأمل في قدرة الشعب اليمني على تجاوز هذه الأزمة وتوحيد الجهود على المستوى الوطني لإنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة وفتح صفحة جديدة من الاستقرار والبناء والتنمية وبناء مستقبل مشرق لكل اليمنيين قائم على العدالة والمساواة والكرامة واحترام حقوق الإنسان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): لم تعد هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/35.